

«الكويت الدولي» أكمل استعداداته لأنشطة شهر رمضان

أعلن بنك الكويت الدولي عن استكمال استعداداته لعدد من الأنشطة التي سيقوم بها خلال شهر رمضان المبارك، مشيراً إلى أن أنشطة دينية وإنسانية واجتماعية ستقام على مدار هذا الشهر الفضيل.

وبهذه المناسبة، قالت رئيس العلاقات العامة، التسويقي، وإيهال وتطوير الأعمال في البنك خلود الفيلى إن إدارة البنك وأنطلاقاً من حرصها على تحقيق التواصل والترابط الاجتماعي في شهر رمضان المبارك، اعتدت أنشطة متعددة ستقام طوال هذا الشهر الفضيل، مشيرة إلى تجهيز مساعدات عينية من المواد التموينية التي يحتاجها كل بيت والمعروفة باسم «الماجلة»، والتي سيتم توزيعها قبيل الشهر الفضيل على الأسر المتعففة في الكويت، من قبل فريق من متطوعي ومطوعات البنك، في مبادرة من «الدولي» لتخفيف عن هذه الأسر المحتاجة، وتجسيد الترابط الاجتماعي بين أبناء ومكونات المجتمع الكويتي، انطلاقاً من مبادئ الشريعة الإسلامية السمحاء.

وأضافت الفيلى في تصريح صحفي قائلة: «إن إدارة البنك أعدت أيضاً تسجيلاً صوتياً للقرآن الكريم بصوت الشيخ صلاح الهاشم، سيتم توزيعه طوال الشهر الفضيل على عملاء البنك في جميع الفروع والتي يبلغ عددها 16 فرعاً منتشرة في مختلف مناطق الكويت، وأن هذا التسجيل الصوتي سيضمّن مجموعة من الآيات القرآنية المسجلة من صلاة القيام للشيخ صلاح الهاشم، مشيرة إلى حرص البنك على تجسيد مقولة «شهر القرآن» بين مختلف شرائح المجتمع.

وذكرت الفيلى بالقول: «ومن أنشطة رمضان في «البنك الدولي» إقامة ندوة دينية في البنك يليها الشيخ صالح الهاشم عن مفاهيم العبادة في شهر رمضان، وكذلك تنظيم مسابقة للقرآن الكريم لأبناء الموظفين والموظفات، تحفيزاً من البنك للنساء والشباب على حفظ وتلاوة القرآن الكريم، والمساهمة في حفظ القرآن»، مشيرة إلى مجموعة من الجوائز التي خصصتها إدارة البنك للفائزين بهذه المسابقة.

.. و«برقان» يبدأ استعداداته لشهر رمضان في المسجد الكبير



أحد زوار المسجد الكبير يتسلم مطبوعات «برقان»

أعلن بنك برقان امس أنه أعد لشهر رمضان المبارك مجموعة من المطبوعات الخاصة ليقدمها للمصلين في المسجد الكبير بمدينة الكويت خلال أيام وليالي شهر رمضان المبارك. وتشمل هذه المطبوعات إسكابات ومؤشر التصفح والقراءة الذي يمكن استخدامه كعمالة تحديد للصفحات عند قراءة القرآن الكريم ولتتبع الآيات لكل يوم على حدة خلال هذا الشهر الفضيل وخاصة مع حرص الكثيرين من المسلمين على قراءة وختم القرآن الكريم بكامله خلال أيام هذا الشهر المبارك. وقال البنك في بيان صحفي إن هذه المبادرة تأتي انطلاقاً من حرصه على المشاركة في فعاليات شهر رمضان، حيث سيكون هناك أيضاً مجموعة من البرامج والأنشطة المتنوعة والمختلفة التي تستلهم أجواء هذا الشهر وتعكس في الوقت نفسه اهتمام البنك وحرصه على التواصل مع مختلف شرائح المجتمع في الكويت.

اتحاد الصناعات يدعو في كتاب له «التخطيط» إلى ضرورة دعم القطاع الصناعي

غاية الآن، على الرغم من مرور عام على صدور القرار. نصت إحدى توصيات لجنة شؤون البيئة لدى مجلس الأمة والصادرة في مارس 2010 على أن تستعين الهيئة العامة للبيئة بمكاتب استشارية محلية أو عالمية وتكليف إحدى المؤسسات الصناعية بإجراء مسح بيئي في فترة لا تتجاوز ثلاثة أشهر من تاريخ التقرير وعرضه على مجلس الأمة، إلا أنه لم ينجح تنفيذ هذه التوصية بعد، كما أن من الأهمية إعادة النظر في الإجراءات المتشددة وغير المنصفة المتخذة بحق المصانع الوطنية المرخص لها للعمل في تلك المنطقة التي خصصت بالأساس كمناطق للتنمية الصناعية منذ ما يربو على 50 سنة، وأنه لا يحرم المستثمرين فيها من حقوقهم القانونية في مباشرة مصالحهم ونشاطهم دون عراقيل، علماً بان القضاء قد أصدر في أكتوبر 2010 حكمه لصالح كل المصانع في القضية التي رفعها البعض بدعوى مسؤولية المصانع عن التلوث بمنطقة أم الهيمان.

● خامساً: ضرورة استكمال مركز الخدمة المتكاملة لدى الهيئة العامة للصناعة ليكون بمثابة «الشباك الواحد» من خلال تسمية وإيجاد توازن الرواتب مع العاملين في القطاع الحكومي، وتوفير العمالة المتخصصة التي يحتاجها القطاع الصناعي.

● سادساً: أهمية المباشرة في الإجراءات تنفيذ البنية التحتية للمناطق الصناعية الجديدة التي تم إدارتها ضمن المخطط الهيكلي للدولة لتواكب احتياجات المصانع الملحة والمتنامية، خصوصاً أن استكمال مثل هذه الإجراءات قد يستغرق وقتاً طويلاً.

● سابعاً: ضرورة إقرار القوانين التي تساهم في تنشيط الاقتصاد بشكل عام والصناعة بشكل خاص، ومن ذلك قانون المناقصات المزمع إصداره، وقانون الاستثمار الأجنبي، والعمل على تعديل القوانين التي أثبتت التجربة عدم كفاءتها ومنها قانون المشاركة بين القطاعين العام والخاص، وإعادة النظر في قرارات نسبة العمالة الوطنية لدى القطاع الخاص مع

● رابعاً: إصدار مجلس الوزراء قراره رقم (52) بتاريخ 30 يناير 2010 حول تحسين الوضع البيئي في المنطقة الجنوبية، متضمناً تكليف الهيئة العامة للصناعة بتنفيذ دراسة مسحية سنوية على التوسعات لأنشطة قائمة في منطقة الشعبية الغربية إلى حين أن يتم الانتهاء من دراسات المسح الصحي وتقييم المخاطر الصحية، لذلك يجب على هاتين الجهتين الإسراع في تنفيذ التكليف المطلوب، نظراً لتوقف الأعمال والتراخيص الخاصة بنشاط المستثمرين في منطقة الشعبية الغربية إلى حين الانتهاء من هذا التكليف، وكان ضمن قرار مجلس الوزراء إنشاء الصندوق الوطني لدعم الخدمة البيئية، ولم يتبين ما إذا قد تم إنشاء هذا الصندوق

● ثانياً: أن يتم إلزام جميع مؤسسات الدولة بتكليف إدارة أو وحدة لديها لتكون مسؤولة عن كل ما يخص بدعم واستخدام المنتج الوطني ومراقبة تنفيذ القرارات الخاصة به. ● ثالثاً: أهمية تطوير ليات العمل لدى الهيئة العامة للصناعة والهيئة العامة للبيئة بهدف الرفع في كفاءة العمل وضمان الأداء الفعال، وأن يوكل إلى الهيئة العامة للصناعة - دون سواها - اختصاص التأكد من التزام المشروع الصناعي بجميع القواعد الخاصة بحماية البيئة (وهو اختصاص أصيل لها وفقاً

تفة المستثمر في هذا القطاع. وأضاف الخرافي: «إن إيمان أصحاب القرار التشريعي والتنفيذي بأهمية تشجيع القطاع الخاص يبقى هو الأساس في إيجاد البيئة الملائمة لاستقطاب الاستثمارات سواء المحلية أو الأجنبية، وهو الأمر الذي لا يتوافر للأسف الشديد فهناك العديد من التشريعات الاقتصادية التي لم تنظر بعد، وتشريعات أخرى تم إصدارها وساهمت في تكبير القطاع الخاص وعملت على إقصاء مشاركتة وتمهيد الطريق لفضلا عن الشكيك في مقاصده ونواياه، وذلك بدلا من زيادة وتعزيز دور القطاع الخاص في التنمية». وأما عن محفزات النمو الصناعي التي اقترحت الاتحاد على وزارة التخطيط أخذها بعين الاعتبار فقد جاءت على النحو التالي: ● أولاً: لقد صدرت العديد من المراسيم والقرارات التي تلزم الجهات الحكومية إعطاء الأولوية للمنتج الوطني في مشترياتهما ومشاريعها، إلا أن بعض الجهات لا تلتزم في الواقع العملي بتفعيل تلك القرارات. وعلى ذلك أجرى رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للصناعة السابق أحمد راشد الهارون بعض التعديلات على المرسوم الحالي



حسين الخرافي

الدخل في الاقتصاد الوطني وتوفير الأمن الغذائي والاستراتيجي، ولاشك انه قطاع قادر على النهوض بمسؤولياته متى اتبعت له الفرصة ليكون محركاً أساسياً لمسيرة التنمية الشاملة. وأشار إلى أن تحقيق رؤية صاحب السمو الأمير في أن تكون الكويت مركزاً مالياً وتجارياً يستند إلى مقومات عدة تمتاز بها البلاد، إلا أن المكونات التي يشكّل منها اقتصاد الدولة بما فيه القطاع الصناعي يمكن حفزها والاستفادة القصوى من قاداتها متى ما تم معالجة الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد. وفي شأن سياسات الصناعة التحولية، أشار الخرافي في خطابه للمهاجرين إلى ما نصت عليه خطة التنمية بخصوص إحداث تغييرات في هيكل الناتج الصناعي ورفع مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي من خلال زيادة معدل النمو الحقيقي المستهدف له ليبلغ (3% بدلا من 3% في الوقت الحالي)، مؤكداً على ضرورة إيجاد الحلول للمشاكل التي تمنع انطلاق الصناعة لتحقيق هذه الأهداف التنموية، وهي برأي الاتحاد معوقات لازمة منذ زمن بعيد ولكن ما زاد في تفاقمها هو إدخال الصناعة عنوة في أتون صراع سياسي ساهم في تراجع

خطاب اتحاد الصناعات الكويتية وزير الدولة لشؤون التخطيط والتنمية عبد الوهاب الهارون في كتاب تضمن عدة قضايا هامة تمثل مطالب القطاع الصناعي المحلي ومحفزات نموه وتطوره. وفي هذا الخصوص، أشار رئيس الاتحاد حسين الخرافي إلى أنه في ضوء مرور أكثر من عام على انطلاق خطة التنمية متوسطة الأجل 2010/2013 التي بصرف النظر عن التحليلات المتباعدة بشأن ما تم تنفيذه مما ورد في هذه الخطة ونسبة الانجاز الذي تحقق خلال الفترة الماضية، إلا أن المؤكد أن الخطة هي الإطار الصحيح والمطلوب في دفع عجلة التطوير والتقدم. وبين الخرافي أن خطة التنمية تضمنت أهدافاً إستراتيجية حتى العام 2035 ترتكز على رفع معدلات النمو الاقتصادي للقطاعات غير النفطية وزيادة القطاع الخاص للنشاط الاقتصادي باعتباره قاطرة النمو، مشيراً إلى أن القطاع الصناعي يعد جزءاً رئيسياً من اقتصاد الدولة ويمتلك العديد من القدرات التي يمكن استغلالها والاستفادة منها ومن ذلك قدرته على توفير فرص للعمالة الوطنية وتنويع القاعدة الإنتاجية ومصادر

بسبب الأزمة العالمية والأحداث السياسية المحلية والأوضاع الجيوسياسية بالمنطقة «جلوبل»: تراجع القيمة السوقية بالنصف الأول بنسبة 13,5٪ وصولاً لـ 31,4 مليار دينار

الشركة	ديسمبر 2010 (مليار دينار)	يونيو 2011 (مليار دينار)	التغير في القيمة النسبة من إجمالي القيمة السوقية (%)	كما في 29 يونيو 2011 (%)
بنك الكويت الوطني	5,18	4,99	-3,39	14,62
شركة الاتصالات المتنقلة (زين)	6,51	4,46	-31,33	14,22
بيت التمويل الكويتي (بيتك)	2,89	2,69	-6,90	8,56
بنك الخليج	1,43	1,35	-5,26	4,31
البنك التجاري الكويتي	1,17	1,12	-4,35	3,57
بنك بوبيان	1,10	1,05	-4,76	3,34
الشركة الوطنية للاتصالات (الوطنية)	0,96	0,99	3,16	3,15
البنك الأهلي الكويتي	1,01	0,94	-7,14	2,98
البنك الأهلي المحدد	0,71	0,88	24,09	2,80
بنك برقان	0,74	0,75	1,04	2,39
القيمة السوقية لأكثر عشر شركات	21,69	18,82	-13,24	59,76
إجمالي القيمة السوقية	36,30	31,40	-13,50	100,00

وارتدت أسهم سوق الكويت للأوراق المالية بقوة خلال شهر إبريل ليسجل السوق الصعود الأول على صعيد الأداء الشهري منذ ديسمبر 2010، وقد دعمت النتائج المالية للشركات المدرجة لفترة الربع الأول من العام 2011، التي تم الإعلان عنها حين ذاك، أداء السوق، وبالأخص قطاع البنوك الذي بلغت أرباحه خلال تلك الفترة 156,29 مليون دينار مسجلة ارتفاعاً بنسبة 19,51٪ مقارنة مع أرباح الربع الأول من العام 2010، حيث رفعت تلك الأرباح الجيدة من معنويات المستثمرين وأعطتهم دفعة قوية للعودة إلى السوق بثقة أكبر.

من جانب آخر، كانت أجنحة شهر إبريل مليحة بالجمعيات العمومية العادية وغير العادية للشركات المدرجة، ليتلقى المساهمين بذلك بعض السيولة من خلال توزيعات الأرباح والتي تم إعادة ضخ جزء منها في السوق مرة أخرى.

وكان شهر مايو عصيباً بما تحمله الكلمة من معنى على سوق الكويت للأوراق المالية حيث أثرت عدة عوامل سلباً على أداء السوق. فقد أدت التغيرات في مجلس الأمة إلى إضافة المزيد من الضغوط على نشاط التداول، الأمر الذي أدى إلى تراجع السوق بنسبة 5,12٪ خلال مايو، وفقاً لمؤشر جلوبل العام. وقد واصل السوق أداءه الضعيف خلال شهر يونيو مع هدوء نشاط التداول قبيل بدء مرحلة إفصاح الشركات المدرجة لبياناتها المالية للربع الثاني من العام 2011.

لشراء حصة 25٪ من زين السعودية، الأمر الذي يلقي فكرة إتمام صفقة شراء 46٪ من زين من قبل اتصالات والتي كانت مشروطة ببيع زين السعودية. وخلال شهر مارس، سيطرت الأجواء السلبية على أداء سوق الكويت للأوراق المالية، ليوصل مؤشر جلوبل العام تراجعاً متتافراً بحركة التذبذب المحوطة في السوق السعودي نتيجة الارتباط النفسي بين السوقين والتوترات السياسية في منطقة الشرق الأوسط، وقد استطاع السوق خلال الجلسة الأخيرة من شهر مارس أن يقلص خسائره بعد تراجع حدة التوترات السياسية في المنطقة، لتبلغ 10,47٪ مع نهاية الربع الأول من العام 2011.

قال تقرير صادر عن بيت الاستثمار العالمي (جلوبل) أن سوق الكويت للأوراق المالية شهد تراجعاً حاداً في أنشطة التداول خلال الستة أشهر الأولى من العام 2011، متتافراً بالأزمة الاقتصادية العالمية، والأحداث السياسية المحلية والأوضاع الجيوسياسية في المنطقة. وأشار التقرير إلى أنه كان من محصلة ذلك، تسجيل مؤشر جلوبل العام بتاريخ 28 يونيو 2011 أدنى مستوياته منذ 22 يوليو 2010، ونتيجة لهذا التراجع بلغ إجمالي القيمة السوقية لسوق الكويت للأوراق المالية 31,4 مليار دينار (114,6 مليار دولار)، متراجهاً بنسبة 13,5٪ خلال النصف الأول من العام 2011.

ولفت التقرير إلى تآثر أنشطة التداول بذلك مسجلة تراجعاً حاداً خلال نفس الفترة مع ابتعاد المؤسسات الاستثمارية والأفراد عن أروقة السوق. وقد بلغ إجمالي القيمة المتداولة في النصف الأول من العام الحالي 3,7 مليارات دينار (3,7 مليار دولار)، وخلال جلسة 16 يونيو 2011، سجل إجمالي القيمة المتداولة أدنى مستوياته خلال جلسة واحدة وذلك منذ 10 سنوات.

ومن خلال نظرة عامة على أداء السوق خلال النصف الأول من 2011، قال التقرير أن السوق استهل تداولات شهر يناير مسجلاً أداءً جيداً بدعم من أسهم قطاعي البنوك والاستثمار، إلا أن هذه الأرباح قد تقلصت مع بداية الأزمة السياسية لتصل إلى ما نسبته 1,82٪ على التوالي مع نهاية يناير. وشهد سوق الكويت للأوراق المالية خسائر فادحة خلال تداولات شهر فبراير، مع استمرار حالة عدم اليقين ومشاعر القلق من التغيرات السياسية المستمرة في منطقة الشرق الأوسط. وقد طغت تلك المظاهر السلبية على الأرباح الجيدة للشركات المدرجة للستة أشهر المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2010، بينما تراجعت مستويات الثقة لدى المستثمرين بشكل ملحوظ لينخفض معها نشاط التداول، كذلك تراجعت المؤشرات الرئيسية إلى أدنى مستوياتها منذ سبتمبر 2010. وقد تفاقم الوضع مع رفض شركة زين لخلاصة عروض مقدمة



تغيرات القيمة وفقاً للقطاعات

أفاد التقرير بأنه مع نهاية أقطاعات النصف الأول من العام 2011 سجلت القيمة السوقية للشركات الكويتية انخفاضاً بلغ 4,90 مليار دينار (17,8 مليار دولار) مقارنة مع القيمة السوقية المسجلة في نهاية العام 2010. وقد استحوذت الشركات الكويتية مع نهاية جلسة 29 يونيو 2011 على ما نسبته 94,24٪ من إجمالي القيمة السوقية لسوق الكويت للأوراق المالية، لتستحوذ الشركات غير الكويتية على البقية، أي ما نسبته 5,76٪. ولم يتغير توزيع القيمة السوقية بشكل ملحوظ بين القطاعات الثمانية مقارنة مع ديسمبر 2010، حيث استأثر قطاع البنوك بأعلى نسبة والتي بلغت 43,60٪ من إجمالي القيمة السوقية، تبعه قطاع الخدمات مسجولاً على ما نسبته 25,91٪ من إجمالي القيمة السوقية. وانخفضت القيمة السوقية لقطاع الخدمات إلى 8,14 مليار دينار أي بما نسبته 23,43٪، لتكون بذلك الأكثر تراجعاً بين بقية القطاعات النصف الأول من العام 2011، وقد انعكس هذا الانخفاض سلباً على أداء السوق ككل، كما انخفضت القيمة السوقية لقطاع الصناعة بنسبة 17,07٪ وصولاً إلى 2,41 مليار دينار، بالنظر إلى قطاع الشركات غير الكويتية فقد سجل خسارة بلغت نسبته 16,69٪ في قيمته السوقية، تبعه قطاع الاستثمار حيث تراجعت قيمته السوقية بنسبة 14,68٪.

«المشورة»: مؤشر المشورة الإسلامي يتراجع بنسبة 3,5٪

مقاربة للقيم على مستوى المؤشرات الثلاثة حيث نما نشاط الأسهم الإسلامية وبعد مضارب على أسهم صفري بنسبة 108٪، وشكلت 5 أسهم نسبة 60٪ من نشاط مؤشر المشورة للأسهم الإسلامية وجميعها أسهم دون القيمة الاسمية، فيما كان النمو الأدنى بين المؤشرات الثلاثة في صالح مؤشر الأسهم المتوافقة مع الشريعة وبنسبة 69,2٪ فيما ارتفعت كمية الأسهم المتداولة في السوق بنسبة 84٪.

وقفت سهولة الأسهم الإسلامية بشدة مقارنة مع أدائها الأضعف الأسبق نامية بنسبة 111٪ وكذلك يعود الفضل بهذا الارتفاع إلى تداولات سهم بيتك ودعم من سهم البنك الدولي الذين تباين أدأهما بين المنطقتين الحمراء والخضراء مع نهاية الأسبوع، فيما لم يتجاوز نمو سيولة الأسهم المتوافقة مع الشريعة نسبة 66,5٪ مقابل ارتفاع قيمة تداولات السوق العام بنسبة 87,7٪. وجاءت تغيرات النشاط

الإسلامية خاسراً 3,5٪ متأثراً بتراجع سهم «بيتك» الكبير بعد إعلان أرباحه، ليقفل على مستوى 405,8 نقاط بعد أن حذف 14,62 نقطة، وكان أداء مؤشر المشورة للأسهم المتوافقة أقل من حيث الخسائر فقد تراجع بنسبة 1,8٪ تعادل 8 نقاط ليقفل على مستوى 467 نقطة، وهي نسبة مساوية لخسارة المؤشر الوزني والذي فقد شيئاً كثيراً. وأقل مؤشر المشورة للأسهم

قال التقرير الأسبوعي لشركة المشورة والرابية أن مؤشرات سوق الكويت للأوراق المالية سجلت في بداية تداولات الأسبوع الماضي، حيث فقد السوق أكثر من 3٪ من قيمة مؤشراتته خلال جلسات فقط، لتسجل مؤشرات المشورة الإسلامية المتوافقة مع الشريعة خسائر كبيرة مع نهاية الأسبوع لم تعوض منها جلساته الأخيرة شيئاً كثيراً. وأقل مؤشر المشورة للأسهم